

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة تفاهم

في مجال الملكية الصناعية

بين

وزارة الاقتصاد الوطني بدولة فلسطين

ووزارة الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشمية

رام الله 2019

مذكرة تفاهم

في مجال الملكية الصناعية

بين

وزارة الاقتصاد الوطني بدولة فلسطين

ووزارة الصناعة والتجارة والتمويل بالمملكة الأردنية الهاشمية

إن وزارة الاقتصاد الوطني بدولة فلسطين ووزارة الصناعة والتجارة والتمويل بالمملكة الأردنية الهاشمية المشار إليهما فيما بعد الفريقان، وانطلاقاً من الحرص المشترك الذي يحدوها لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، وخاصة في مجال الملكية الصناعية لأهمية إسهامها في تعزيز التطور الاقتصادي والاجتماعي بالبلدين، وتوطيداً لعلاقات الصداقة والتعاون وخدمةً لمصالحهما المشتركة، وحرصاً من الفريقان على تقديم كل ما هو جديد من خلال تبادل المعلومات والتجارب والتنسيق المشترك، بشأن التعاون الثنائي وتبادل الخبرات والبيانات، وزيادة الوعي في مجال الملكية الفكرية بشكل عام وبناء قدرات العاملين في الإدارات الحكومية المعنية والقطاع الخاص لدى الدولتين.

تهدف مذكرة التفاهم هذه إلى ترسیخ اطر التعاون في مجال حقوق الملكية الصناعية من خلال تقديم المشورة حول الاستراتيجيات المتبعة داخل الوزارتين والاستفادة المتبادلة من تنفيذ هذه الاستراتيجيات وطريقة تقديم الخدمات، وتبادل الخبرات والأنشطة التدريبية في كافة التخصصات والمجالات ذات العلاقة بالملكية الصناعية.

وتماشياً مع مستجدات ومتغيرات الملكية الصناعية على المستوى الإقليمي والدولي، اتفق الفريقان على ما يلي:

المادة الأولى

يعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من مذكرة التفاهم ويرجع إليه في تفسير بنوده وأحكامه.

المادة الثانية

تنتناول مذكرة التفاهم المواضيع التالية على سبيل المثال لا الحصر:

- التشاور وتبادل الرؤى بين الطرفين حول الاستراتيجيات المتبعة لدى كلا الفريقان،
- الاستفادة المتبادلة من تجارب الدولتين فيما يخص إعداد التشريعات والقوانين،
- الاستفادة المتبادلة بين الطرفين في مجال الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالملكية الصناعية،
- تنظيم وعقد أنشطة دورات تدريبية في مجال الملكية الصناعية لصالح القطاعين العام والخاص لدى الفريقان،
- التعاون والتنسيق فيما يخص المواضيع المتناولة داخل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية،
- الاستفادة المتبادلة من الآليات المتبعة في مجال دعم المبتكرين والمخترعين من خلال مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISC)،
- تبادل الخبرات في مجال تطوير الخدمات الإلكترونية المقدمة للجمهور لدى الفريقان.

المادة الثالثة

التكاليف المالية

يتحمل كل فريق النفقات المتعلقة بالأنشطة المنجزة لديه طبقاً لهذه المذكرة.

بحيث يتم تحمل نفقات زيارات العمل على الشكل الآتي:

- أ- يتحمل كل طرف مصاريف الإقامة والتنقل والمعيشة لممثليه،
- ب- يتم البحث عن مصادر تمويل لبعض الأنشطة المشتركة من الجهات الدولية.
- مذكرة التفاهم لا تهدف إلى إنشاء التزامات قانونية أو أنها ستؤدي إلى نشوئها.

المادة الرابعة

تبادل المعلومات

يحرص الفريقان على تبادل المعلومات من خلال:

- تسهيل تبادل البيانات والاستفادة من البرامج الالكترونية الحديثة والمعلومات المتوفرة حول حقوق الملكية الصناعية.
- يعمل الطرفين على تبادل التقرير السنوي إن وجد،
- تبادل كافة المنشورات المتعلقة بالملكية الصناعية الصادرة عن الإدارات المعنية.

المادة الخامسة

لجنة المتابعة

- أ-تشكل لجنة للمتابعة من الإدارة العامة لحقوق الملكية الفكرية في دولة فلسطين ومديرية حماية الملكية الصناعية بالمملكة الأردنية الهاشمية، وتعهد إليهما مهمة تطبيق هذه المذكرة.
- ب-تعقد لجنة المتابعة اجتماعاتها بطلب من مدير إحدى الإداراتتين بالبلدين، ويحدد تاريخ ومكان وبرنامج الاجتماع بالتنسيق المشترك لمديري الإداراتتين بالبلدين.
- ج- تعمل لجنة المتابعة على ضمان تنفيذ التوصيات بما يؤدي إلى تطوير عمل الإداراتتين ويحقق الأهداف المرجوة من هذا المذكرة.

المادة السادسة

مراجعة المذكرة

يقوم الفريقان خلال فترات منتظمة يتم الاتفاق عليها لاحقاً بتقييم مدى تحقيق هذه المذكرة للأهداف المرجوة منها، كما يتفقان على إقرار أي تعديل على بنود هذه المذكرة بحال اقتضى الأمر ذلك.

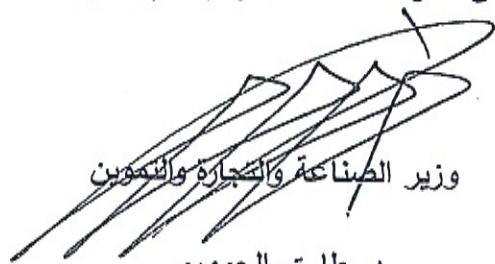
المادة السابعة

الدخول حيز التنفيذ والصلاحيّة

تدخل هذه المذكورة حيز النّفاذ من تاريخ تلقي آخر إشعار باعتمادها رسميًّا في كلا البلدين وتنقى
سارية المفعول لمدة خمس سنوات وتجدد تلقائيًّا ما لم يخطر أحد الفريقان الفريق الآخر برغبته كتابة
في إنهاء العمل بها قبل مدة ستة أشهر.

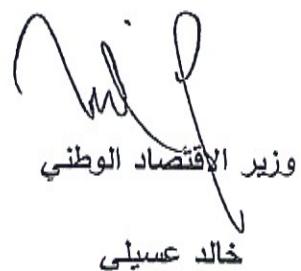
حررت هذه المذكورة من نسختين أصليتين باللغة العربيّة ولكلّ منها نفس الحجّة القانونيّة ووافقت
في رام الله يوم الثلاثاء 27 ذو القعده 1440هـ الموافق 2019/7/30.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية



وزير الصناعة والتجارة والتموين
د. طارق الحموري

عن حكومة دولة فلسطين



وزير الاقتصاد الوطني
خالد عسيّل